المحكمة الجنائية الدولية

ICC-ASP/4/26

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
18 October 2005

ARABIC
Original: English

الدورة الرابعة

لاهاي

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

تقرير عن الآثار المالية في الأجل الطويل لنظام المعاشات التقاعدية للقضاة*

١- طلبت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الثالثة إلى لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") أن تنظر في الآثار المالية في الأجل الطويل لنظام المعاشات التقاعدية للقضاة[١]. وطلبت الجمعية أيضا إلى اللجنة أن تقدم تقريرا بهذا الشأن قبل انعقاد الدورة الرابعة لجمعية الدول الأطراف بهدف توفير الميزانية المناسبة.

٢- وإلى حين صدور قرار من جمعية الدول الأطراف بشأن كيفية تمويل نظام المعاشات التقاعدية للقضاة[٢]، أدرج مبلغ ٠٠٠ ٧٥ يورو لهذا الغرض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٠٦ في إطار البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية. ويعتمد هذا المبلغ، الذي يبلغ قدره ٠٠٠ ٧٥ يورو، على دراسة اكتوارية أولية وإسقاطات التدفق النقدي لعام ٢٠٠٦ ويشمل المعاشات التقاعدية للشيخوخة والباقين على قيد الحياة والعجز.

٣- وتعاقدت المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") مع مجموعة من الخبراء الاستشاريين لتقديم مقارنة بين الطرق الثلاث الممكنة لتمويل نظام المعاشات التقاعدية للقضاة: النظام الحالي للدفع أثناء العمل الذي لا

---

* صدرت سابقا في الوثيقة ICC-ASP/4/CBF.2/7 وعُرضت على الجمعية عملا بالفقرة ٩٢ من تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الخامسة ICC-ASP/4/27.

[١] *الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الثالثة، لاهاي، ٦ -١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (منشورات المحكمة الجنائية الدولية)*، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.3، الفقرة ٢٥.

[٢] تشمل الخيارات الثلاثة قيد البحث حاليا نظاما للتدفقات النقدية تديره المحكمة، ونظاما للاستحقاقات تديره المحكمة، والتعاقد مع شركة تأمين خارجية.

توجد بمقتضاه مبالغ سابقة، ونظام الاستحقاقات الذي قد تديره المحكمة، ونظام الاستحقاقات الذي تديره شركة للتأمين. ويصف المرفق الخيارات الثلاثة لتمويل نظام المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة في الأجل الطويل. وتعتزم المحكمة أيضا دراسة خيارات أخرى مثل التعاون مع نظم المعاشات التقاعدية للهيئات القضائية والمحاكم التابعة للأمم المتحدة. وستقدم المحكمة تقريرا بشأن نتائج هذه الدراسات في أقرب وقت ممكن.

٤- ويتطلب خياران من الخيارات الثلاثة الواردة في المرفق تمويلا كبيرا في المرحلة الأولية لإقامة نظام المعاشات التقاعدية. وحققت المحكمة في السنة المالية ٢٠٠٤ في إطار البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية فائضا تراكميا يزيد على ١,١ مليون يورو. وفي حالة صدور قرار من الجمعية بتطبيق نظام الاستحقاقات على المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة، من المقترح أن تستخدم الفوائض من السنة المالية ٢٠٠٤ والسنوات القادمة لوضع الأساس اللازم لنظام المعاشات التقاعدية للقضاة.

مشروع قرار جمعية الدول الأطراف
بشأن تمويل المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية

إن جمعية الدول الأطراف،

وقد نظرت في تقرير المحكمة الجنائية الدولية وفي استنتاجات وتوصيات لجنة الميزانية والمالية ذات الصلة الواردة في تقرير اللجنة،

١- *تقرر* تمويل نظام المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية بصفة أولية بتخصيص الفائض المتبقي من ميزانية عام ٢٠٠٤ للبرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية الذي يبلغ قدره ١,١ مليون يورو لهذا النظام؛

٢- *تقرر أيضا* أن تستخدم أي فوائض مقبلة في إطار البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية لنظام المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية الدولية.

المرفق

الورقة المقدمة من الخبراء الاستشاريين
نتائج تقييم المخاطر المتصلة بالمعاشات التقاعدية للقضاة

يتكون هذا الاقتراح مما يلي:

١ الخلفية والمناسبة
٢ حدود التكليف
٣ ملخص نظم المعاشات التقاعدية المطبقة حاليا
٤ الافتراضات الاكتوارية
٥ المقارنة
٦ الاستنتاجات
٧ الأعمال المقبلة

١ الخلفية والمناسبة

طلبت المحكمة الجنائية الدولية من شركة Ernst & Young Actuarissen B. V. (EYA) المساعدة في تحديد الآثار المترتبه على الميزانية والإنفاق من المدفوعات المتوقعة للمعاشات التقاعدية للقضاة في المحكمة الجنائية الدولية. وقمنا في المرحلة الأولى من التكليف بحساب التدفقات النقدية المتوقعة للقضاة الثمانية عشر الموجودين بالخدمة حاليا. وقمنا أيضا بحسابات إضافية من بينها استبدال هؤلاء القضاة بآخرين. وقدمنا تقريرا بالنتائج التي توصلنا إليها في رسالة بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وناقشنا هذه الحسابات في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥. ونلقي الآن نظرة أكثر عمقا في تقييم المخاطر لتحديد أنواع الخيارات المتاحة لتمويل النظام.

٢ حدود التكليف

طلبت المحكمة الجنائية الدولية من شركة EYA أن تجري مقارنة بين طرق ثلاث ممكنة لتمويل نظام المعاشات التقاعدية للقضاة:

١ النظام الحالي للدفع أثناء العمل الذي لا توجد بمقتضاه مبالغ سابقة. وتدار المعاشات التقاعدية في هذا النظام ذاتيا. وتتحمل المحكمة جميع المخاطر.
٢ نظام الاستحقاقات الذي يدار ذاتيا. وتكون جميع المخاطر على المحكمة.
٣ نظام الاستحقاقات لدى شركة للتأمين. وفي هذا النظام، تقوم شركة التأمين بإدارة المعاشات التقاعدية. وتكون جميع المخاطر على شركة التأمين.

وقمنا بتحليل يشمل الجوانب الكمية والنوعية للنظم الثلاثة.

٣ ملخص نظم المعاشات التقاعدية المطبقة حاليا

اعتمدنا في حساباتنا على نظام المعاشات التقاعدية الذي تلقيناه من المحكمة الجنائية الدولية.

٣-١ معلومات عامة

شروط التأهيل	جميع القضاة الذين تزيد مدة خدمتهم على ثلاث سنوات، وهناك استثناء للقضاة الأوائل. وجميع القضاة الأوائل مؤهلون للحصول على المعاش التقاعدي. وجميع القضاة، باستثناء القضاة الأوائل، يعينون لفترة تبلغ تسع سنوات.
السن العادية للتقاعد	٦٠ عاما للمشتركين سواء كانوا من الذكور أو الإناث.
الأجر الذي يدخل في حساب المعاش التقاعدي (الأجر)	١٨٠ ٠٠٠ يورو [٣].
الخدمة التي تدخل في حساب المعاش التقاعدي (عدد السنوات)	عدد سنوات الخدمة بوصفه قاضيا (الحد الأقصى تسع سنوات)
الرقم القياسي	لا يوجد رقم قياسي ولا توجد زيادة في الأجور التي تدخل في حساب المعاش التقاعدي.

[٣] يتلقى رئيس القضاة، طبقا لمفهومنا، قسطا للمخاطر الإضافية يبلغ ١٨ ٠٠٠ يورو. ولم ندخل هذا القسط الإضافي في حساباتنا.

٣-٢ الاستحقاقات

المعاش التقاعدي	عدد سنوات الخدمة X الأجر X ٥,٥٥٥٦ ٪
الاستبدال	يجوز للقاضي الذي يترك منصبه قبل بلوغ سن الستين البدء مباشرة في الحصول على معاش تقاعدي بنفس القيمة الاكتوارية للمعاش التقاعدي الذي يستحقه عند بلوغه سن الستين.
المعاش التقاعدي في حالة العجز	المعاش التقاعدي (المعاش التقاعدي الذي كان سيستحقه القاضي إذا استوفى مدة ولايته).
المعاش التقاعدي للباقين على قيد الحياة	إذا لم يعد القاضي في الخدمة: ١ إذا لم يبدأ القاضي بعد في الحصول على معاشه التقاعدي: القيمة الاكتوارية مخفضة بنسبة ٥٠٪ x المعاش التقاعدي، بحد أدني يبلغ ١/١٢ من الأجر السنوي. ٢ إذا بدأ القاضي في الحصول على معاشه التقاعدي، قبل بلوغه سن الستين: ٥٠٪ x المعاش التقاعدي، بحد أدني يبلغ ١/١٢ من الأجر السنوي. ٣ إذا بدأ القاضي في الحصول على معاشه التقاعدي، بعد بلوغه سن الستين: ٥٠٪ x المعاش التقاعدي، بحد أدني يبلغ ١/٦ من الأجر السنوي. إذا كان القاضي بالخدمة أو كان يتلقى معاشا تقاعديا بسبب العجز: ١ ٥٠٪ x المعاش التقاعدي في حالة العجز، بحد أدني يبلغ ١/٦ من الأجر السنوي. ويوقف صرف المعاش التقاعدي عند زواج الزوج الباقي على قيد الحياة من جديد. ويتلقى الزوج الباقي على قيد الحياة عندئذ مبلغا إجماليا يعادل ضعف استحقاقاته السنوية الجارية كتسوية نهائية.
المعاش التقاعدي لليتيم[٤]	١٠٪ x المعاش التقاعدي، بحد أقصى يبلغ ٣٦/١ من الأجر السنوي.

[٤] لا تدخل الالتزامات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية المقبلة لليتامى في الاسقاطات باعتبارها من الالتزامات غير المادية.

وافترضنا ما يلي بشأن نظام المعاشات التقاعدية:

- توقعنا أن الحد الأدنى للمعاشات التقاعدية للباقين على قيد الحياة لا يرتب آثارا مادية، ولذلك فإننا لم نضعه في الحسبان.
- افترضنا عدم زواج الزوج الباقي على قيد الحياة من جديد.
- لم ندخل معاشات اليتامى في الاعتبار.
- افترضنا عدم اختيار القضاة الحصول على معاشاتهم التقاعدية قبل بلوغ سن الستين.

٤ الافتراضات الاكتوارية

فيما يلي الافتراضات الاكتوارية التي نوقشت مع المحكمة الجنائية الدولية:

سعر الخصم في المحكمة الجنائية الدولية	٢,٥ ٪ [٥]
سعر الخصم في شركة التأمين	٣ ٪
جداول الحياة	50% Coll 93 M + 50% Coll 93 V [٦]
معامل التحويل العمرى	صفر
العجز	25% x AOV 2000 ومن المتوقع أن تقل عمليا فرص إصابة القضاة بالعجز عن المعدلات العادية للعجز في هولندا. وافترضنا أن معدلات العجز لقضاة المحكمة ستبلغ ٢٥ ٪ من المعدل العادي
استبدال القضاة	في نهاية المدة المحددة للخدمة[٧] ، سيستبدل كل قاضي بقاض يبلغ ٥٥ سنة من العمر، وافترضنا أن زوجه سيقل عنه عمرا بمقدار خمس سنوات[٨] .

و لم تؤخذ أي زيادات في الأجور في الاعتبار.

---

٥ هذا هو معدّل العائد الذي تتلقاه المحكمة عن استثماراتها كما وردنا منها وتقتصر المحكمة على توظيف استثمارات قصيرة الأجل بعائد منخفض نسبيا.

٦ فيما يتعلق بحسابات التأمين، قمنا بزيادة القسط في هذا الجدول بنسبة ٣ ٪ لمواجهة المخاطر المتصلة بطول العمر.

٧ افترضنا عدم استبدال القاضي الذي ستنتهي مدة ولايته مبكرا بآخر.

٨ وضعت المحكمة الجنائية الدولية هذه الافتراضات.

ويلاحظ فيما يتعلق بالعجز أنه ليس من المألوف لشركات التأمين أن يقوم آخرون خلاف الأطباء الحكوميين أو أطباء شركة التأمين بتحديد نسبة العجز. ولذلك نوصي بالنظر فيما إذا كانت نسبة ٢٥٪ مناسبة لأسعار شركة التأمين.

٥ المقارنة

سنجري في هذا الجزء مقارنة بين النظم المشار إليها في الفقرة ٢ . وسنركز لدى قيامنا بذلك على المخاطر وكذلك على التكاليف ذات الصلة.

وسنفترض في المقارنة التي سنقوم بها لنظام الاستحقاقات وجود احتياطي لسنوات الخدمة السابقة. والواقع أن الاحتياطي لا وجود له حتى الآن وسيلزم توفير الاحتياطي اللازم لتلك السنوات. غير أنه يمكن القيام بذلك في مرحلة لاحقة.

وستقع المخاطر في نظام المعاشات التقاعدية الذي يدار ذاتيا على المحكمة، ولكن إمكان التأمين على المخاطر المتصلة بالعجز والوفاة ليس واردا في جميع الأحوال، وسيؤدي هذا إلى الجمع بين النظام الذي يدار ذاتيا والنظام الذي تديره شركة التأمين. وستطلب شركة التأمين قسطا إضافيا للمخاطر المتصلة بالعجز أو الوفاة بينما لن تتحمل المحكمة هذا القسط إذا أخذت المخاطر المذكورة على عاتقها، وفي هذه الحالة سيتعين عليها أن تدفع المبالغ المستحقة بأكملها في حالة وفاة القاضي أو إصابته بالعجز.

٥-١ التدفقات النقدية

قمنا في الجدول التالي بمقارنة التدفقات النقدية للنظم الثلاثة حتى عام ٢٠٢٠، وسيقتصر اهتمامنا في هذا الجدول على القضاة الموجودين بالخدمة حاليا. ويتبين من الجدول أن هناك اختلافات كبيرة بين نظام التدفقات النقدية الحالي الذي لا يوجد فيه احتياطي سابق لمدفوعات المعاش التقاعدي ونظام الاستحقاقات الذي يتم فيه الاحتفاظ باحتياطي عن كل سنة من سنوات الخدمة. وفي نظام التدفقات النقدية تكون أعلى التدفقات في السنوات القليلة التالية لتقاعد القاضي (٨٢٠ يورو) بينما تكون أعلى النفقات في نظام الاستحقاقات في السنة الأولى لتنفيذ النظام (٢٠٠٥) لوجوب سداد نفقات المعاش التقاعدي في هذا النظام أثناء وجود القضاة بالخدمة، ووجودهم جميعا بالخدمة عند بدء تنفيذ النظام.

	التدفقات المالية	نظام الاستحقاقات الذي تتم إدارته ذاتيا	شركة التامين
٢٠٠٥	٤	٢ ٢٣٦	٢ ١٧٤
٢٠٠٦	٧٠	١ ٨٣٠	١ ٨٢٠
٢٠٠٧	١١٨	١ ٦٨٠	١ ٦٧١
٢٠٠٨	١٣٩	١ ٧٣٠	١ ٧١٥
٢٠٠٩	٣٩١	٩٨٨	٩٩٠
٢٠١٠	٤٤١	٨٢٥	٨٢٨
٢٠١١	٤٤٢	٨٥٢	٨٥٢
٢٠١٢	٦٥٧	١٦٩	١٦٩
٢٠١٣	٨٢٠	–	–
٢٠١٤	٨١٠	–	–
٢٠١٥	٧٩٨	–	–
٢٠١٦	٧٨٥	–	–
٢٠١٧	٧٧٢	–	–
٢٠١٨	٧٥٦	–	–
٢٠١٩	٧٤٠	–	–
٢٠٢٠	٧٢٠	–	–

ويوضح الشكل التالي التدفقات النقدية للقضاة الأوائل بأسلوب بياني. ويتبين من الشكل، الذي يعتمد على متوسط التكاليف السنوية المتوقعة للمعاش التقاعدي للقضاة الحاليين، أن التدفقات النقدية المتوقعة بعد عشرين عاما من تقاعد القاضي ستعادل نصف التدفقات النقدية في عام ٢٠١٣. ويتبين لنا أيضا أن التكاليف في نظام التدفقات النقدية ستظل قائمة طوال ما يتبقى من عمر القاضي بينما ستنتهي التكاليف في النظامين الآخرين بانتهاء خدمته الفعلية. ونظرا لتقاعد القضاة في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٢ فإن تكاليف المعاشات التقاعدية ستقل في هذه السنوات.

تكلفة المعاشات التقاعدية في السنة الواحدة

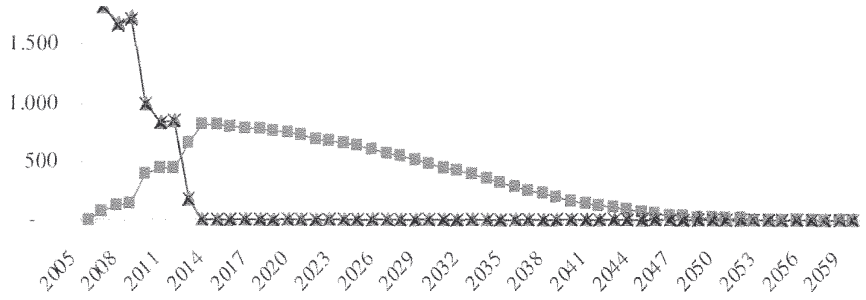

■ **التدفقات النقدية** ▲ **نظام الاستحقاقات الذي تتم إدارته ذاتيا** X **شركة التأمين**

وتعادل تكاليف نظام الاستحقاقات الذي تتم إدارته ذاتيا تكاليف شركة التأمين تقريبا. وهناك مع ذلك اختلافات. فالعائد المتوقع (المضمون) من استثمارات شركة التأمين (٣٪ سنويا) أعلى من العائد المتوقع من استثمارات المحكمة (٢,٥٪ سنويا). ولذلك يكون نظام التأمين أقل تكلفة. ولكن تقابله أقساط التأمين الإضافية التي سيلزم دفعها لشركة التأمين نظير المخاطر المتصلة بطول العمر وبالعجز والوفاة أثناء الخدمة.

والعائد من استثمارات شركة التأمين الذي يبلغ ٣٪ هو عائد مضمون. وستتوقع شركة التأمين عائدا أكبر، وسيتوقف هذا على أسعار الفائدة في السوق. ومن الجدير بالذكر أننا لم نأخذ التكاليف الإدارية لشركة التأمين في الاعتبار.

ونفهم أن استثمارات المحكمة تقتصر على الودائع القصيرة الأجل التي تحقق عائدا يبلغ ٢,٥٪ . ويلزم أن تكون استثمارات المعاشات التقاعدية طويلة الأجل. ويمكن الحصول على عائد أكبر برفع القيود المفروضة على استثمارات المحكمة. وينبغي أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن نظام المعاشات التقاعدية.

ويبين الشكل التالي منحنى الفائدة المعمول به في البنك الأهلي الهولندي في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥ لتحديد العائد المضمون الذي يمكن تحقيقه بالنسبة لسندات المعاشات التقاعدية. فإذا زادت المدة المحددة للسند على عشرين عاما، كان العائد الذي يمكن تحقيقه من توظيف الأموال في مثل هذا النوع من الاستثمار الخالي من المخاطر هو أكثر من ٤٪. وسيكون سعر الخصم في هذه الحالة هو ٣,٥ ٪ في المتوسط طبقا للسعر الذي كان سائدا في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وهذا هو السعر المعمول به حاليا بالنسبة للمعاشات التقاعدية الهولندية (صناديق العاشات).

منحنى سعر الفائدة

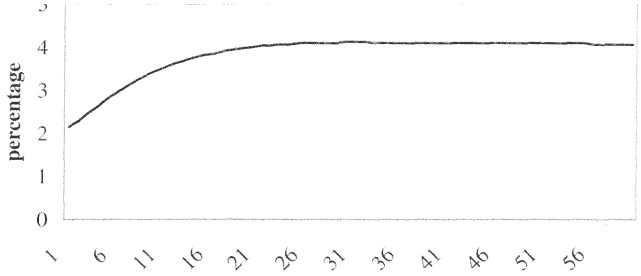

ويوضح الشكل أدناه تكاليف المعاش التقاعدي للمشارك الجديد. ويتبين من الشكل بوضوح الاختلاف في التدفقات النقدية بالمقارنة بالمشاركين الآخرين. فعندما يكون المشارك بالخدمة الفعلية، ستزداد أقساطه السنوية بسبب قصر المدة المتبقية له قبل بلوغ سن التقاعد، ويمكن في هذه الحالة، في جملة أمور، الحصول على عائدات عن طريق الاستثمار، وستتضاءل بعد ذلك الاعتمادات المرصودة للمعاش التقاعدي نتيجة للمدفوعات السنوية للمعاشات التقاعدية (الخط الأخضر) التي تعادل مدفوعات المعاشات التقاعدية في نظام التدفقات النقدية. والمحكمة هي المسؤولة عن المدفوعات في نظام الإدارة الذاتية. وإذا تم التأمين على هذا النظام، فإن شركة التأمين هي التي ستقوم بالدفع.

تكاليف المعاش التقاعدي لكل مشارك (جديد)

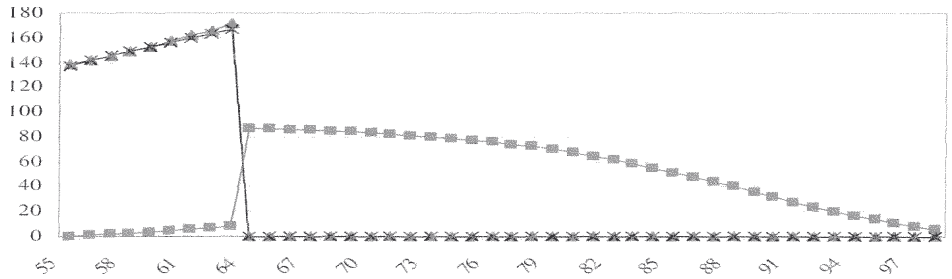

■ **التدفقات النقدية** ▲ **نظام الاستحقاقات الذي تتم إدارته ذاتيا** X **شركة التأمين**

ونبين في الشكل التالي مجموع التكاليف الطويلة الأجل للمعاشات التقاعدية بالنسبة للنظم الثلاثة. ولعدم وجود احتياطي، ستكون تكاليف نظام التدفقات النقدية في الأجل الطويل عالية. ولا يتضمن الشكل نوعين من التكاليف. فلا يتضمن تكاليف الاستهلال لنظام الاستحقاقات ولا يتضمن أيضا التكاليف الجارية في نظام التدفقات النقدية. ويعني هذا أن جزءا كبيرا من التزامات المعاشات التقاعدية في نظام التدفقات النقدية سيظل بدون تمويل إذا توقفت المحكمة عن العمل. والخطوط الواردة في الرسم البياني ليست انسيابية لافتراض التحاق مشاركين جدد بالعمل كل ثلاث سنوات.

تكاليف المعاشات التقاعدية في السنة الواحدة

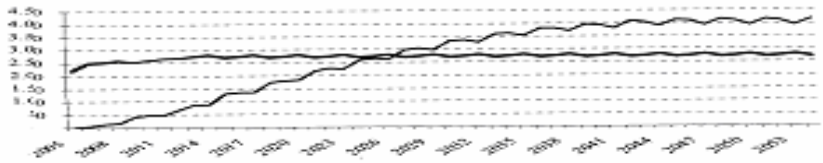

_____ التدفقات النقدية _____ نظام الاستحقاقات الذي تتم إدارته ذاتيا _____ شركة التأمين

٥-٢ المخاطر القصيرة الأجل

في النظام الحالي وكذلك في نظم الاستحقاقات التي تدار ذاتيا، لا توجد تغطية للمخاطر المتعلقة بنظام المعاشات التقاعدية، وفي نظام الاستحقاقات، توجد تغطية لمدفوعات المعاش المتوقعة فقط، ولا توجد تغطية لشيء من الأشياء في نظام التدفقات النقدية. ونبين في المثال التالي تكاليف القاضي الذي يتوفى قبل انتهاء مدة ولايته. واستخدمنا لذلك مشاركا جديدا معينا.

	نظام الاستحقاقات الذي يُدار ذاتيا			**شركة التأمين**		
بآلاف اليورو	الاحتياطي	التكاليف الإضافية في حالة الإصابة بالعجز هذا العام	التكاليف الإضافية في حالة الوفاة هذا العام	القسط	التكاليف الإضافية في حالة الإصابة بالعجز هذا العام	التكاليف الإضافية في حالة الوفاة هذا العام
٢٠٠٦	١١١	٢ ٠١٩	٨٦٩	١١١	–	–
٢٠٠٧	١٤١	١ ٦٦٦	٧٠٦	١٤١	–	–
٢٠٠٨	١٤٤	١ ٤٧٦	٥٣٦	١٤٥	–	–
٢٠٠٩	١٤٨	١ ٢٧٨	٣٥٨	١٤٨	–	–
٢٠١٠	١٥٢	١ ٠٧٢	١٧٢	١٥٢	–	–
٢٠١١	١٥٦	٨٥٧	–	١٥٦	–	–
٢٠١٢	١٦١	٦٣٢	–	١٥٩	–	–
٢٠١٣	١٦٥	٣٩٨	–	١٦٣	–	–
٢٠١٤	١٧٠	١٥٤	–	١٦٦	–	–
٢٠١٥	٣٤	١١٤	–	٣٣	–	–
٢٠١٦	–	–	–	–	–	–

ويتكون الجدول أعلاه من ستة أعمدة. والأعمدة الثلاثة الأولى لنظام المعاشات التقاعدية الذي يدار ذاتيا، والأعمدة الثلاثة الأخرى لنظام المعاشات التقاعدية لدى شركة للتأمين.

- ويبين عمود "الاحتياطي" المبلغ الذي ينبغي أن تحتفظ به المحكمة بوصفه احتياطيا إذا أرادت أن تكون قادرة على سداد مدفوعات المعاش التقاعدي للشيخوخة وكذلك معاش الباقين على قيد الحياة. وافترضنا في هذا الصدد أن المبلغ قيد الاستثمار وأنه سيحقق عائدا يبلغ ٢,٥ ٪.
- ويقدم عمود " التكاليف الإضافية في حالة الإصابة بالعجز هذا العام" المجموع التقديري للتكاليف الإضافية التي ستتحملها المحكمة إذا أصيب المشترك بالعجز في العام الحالي بالتحديد. وتشمل هذه التكاليف سداد المعاش التقاعدي للعجز إلى حين بلوغ المشترك سن التقاعد والاحتياطيات المتبقية للمعاش التقاعدي. ويتبين لنا أن التكاليف الإضافية تقل بالتدريج وذلك لتضاؤل المبلغ اللازم لاحتياطي المعاش التقاعدي ولأن دفع المعاش المستحق في حالة العجز يكون لفترة أقل. وستوجد تكاليف إضافية في النظام الحالي للتدفقات النقدية أيضا. ويمكن تحصيل هذه التكاليف مرة واحدة عند إصابة المشترك بالعجز أو في شكل تدفقات نقدية طوال بقية عمره.
- ويقدم عمود " التكاليف الإضافية في حالة الوفاة هذا العام" مجموع التكاليف الإضافية للمعاش التقاعدي للباقين على قيد الحياة طوال ما تبقى للزوج الباقي على قيد الحياة من العمر. وتتضاءل هذه التكاليف أيضا كلما زاد الاحتياطي الذي تم الحصول عليه من قبل. وستوجد تكاليف إضافية في النظام الحالي للتدفقات النقدية أيضا. ويمكن تحصيل هذه التكاليف مرة واحدة عند إصابة المشترك بالعجز أو في شكل تدفقات نقدية طوال ما تبقى له من العمر.
- ويشير عمود "القسط" إلى القسط الذي ستطلبه شركة التأمين للتأمين على المعاشات التقاعدية. واستخدمنا الأقساط الصافية، وستطلب شركة التأمين مصاريف للتكاليف الإدارية وتكاليف الاستثمار.
- والعمودان " التكاليف الإضافية في حالة الإصابة بالعجز هذا العام" و " التكاليف الإضافية في حالة الوفاة هذا العام" هما نفس العمودين الواردين تحت بند نظام المعاشات التقاعدية الذي يدار ذاتيا.

ويمكن استخلاص النتائج التالية:

١ بالمعدل الحالي لعائدات المحكمة ستكون تكاليف الاحتياطي معادلة للأقساط (الصافية) التي ستطلبها شركة التأمين. غير أننا نتوقع أن تتراوح الزيادة في الأقساط الإجمالية للتأمين بين ١٠٩٦ و ١٥٩٦ بالمقارنة بأقساط التأمين الصافية. والتكاليف الإدارية وتكاليف الاستثمار المذكورة هي تكاليف سينبغي أن تتكبدها الإدارة. وينبغي أن تبحث المحكمة ما إذا كانت التكاليف الإدارية الداخلية أعلى أو أقل من التكاليف التي ستطلبها شركة التأمين.

٢ إذا أصيب المشترك بالعجز أو توفى في السنوات الأولى فإن ذلك سيؤدي إلى تكاليف إضافية عالية، قد تصل إلى مليون يورو. ويمكن استخلاص نفس النتيجة أيضا فيما يتعلق بالنظام الحالي للتدفقات النقدية.

ويمكن إعادة التأمين على المخاطر المشار إليها أعلاه دون إعادة التأمين على نظام المعاشات التقاعدية بأكمله، وستطلب شركة التأمين في هذه الحالة قسطا للتأمين على المخاطر.

٥-٣ المخاطر الطويلة الأجل

أوضحنا في الفقرة ٥-١ أن نظام التدفقات النقدية الحالي يؤدي إلى تدفقات نقدية متوقعة تدوم طويلا. وسيفرض هذا ضغوطا على ميزانية المحكمة. ومع زيادة مجموعة المستحقين للمعاشات التقاعدية ستزيد الضغوط على الميزانية أيضا، لاسيما إذا بقي الأعضاء على قيد الحياة مدة طويلة.

وإذا قامت المحكمة بإدارة نظام المعاشات التقاعدية ذاتيا، من المحتمل أيضا أن يبقى أصحاب المعاشات التقاعدية على قيد الحياة مددا تزيد على المدد المتوقعة. ونظرا لاعتماد الحسابات على العائد المتوقع من الاستثمار وكذلك على المدد المتوقعة للبقاء على قيد الحياة، من المحتمل أن يقل العائد المتوقع من الاستثمار عن العائد المتوقع إذا بقي القاضي (أو زوجه) على قيد الحياة مدة تزيد على المدة المتوقعة.

ويبين الشكل التالي المعدل السنوى المتوقع للوفيات بين المولودين حديثا.

المعدل السنوي للوفيات

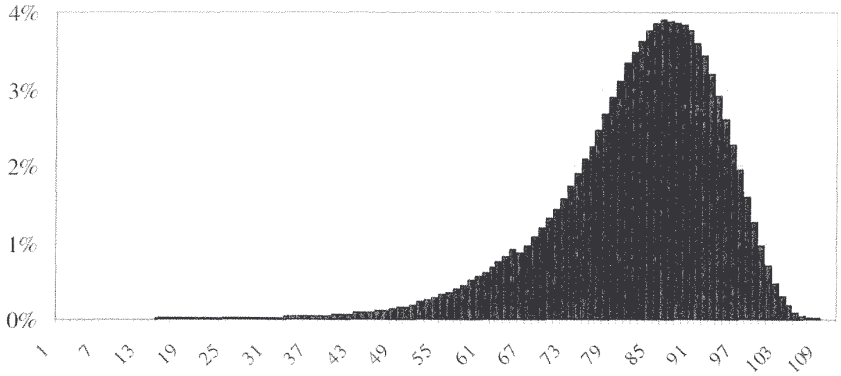

ويتبين من الشكل أن نحو ٥٠ ٪ من السكان سيتوفون عند بلوغهم ما بين ٨٠ و ٩٣ سنة من العمر. وفيما يتعلق بالمحكمة، يتوقف الاعتماد المرصود للمعاشات التقاعدية على السن المتوقعة للوفاة. وعموما يمكن القول بأنه يمكن أن تعتمد الاعتمادات المرصودة للمعاشات التقاعدية على السن المتوقعة للوفاة إذا كان عدد أصحاب المعاشات التقاعدية كبيرا لتوازن معدلات الوفاة في هذه الحالة (المشترك الذي يتوفى صغيرا سيعوض المشترك الذي يتوفى كبيرا)، ويسمى هذا قانون المتوسطات. وكلما قل عدد المشتركين كلما زاد هامش الخطأ (قد لا يعوض المشترك الذي يتوفى صغيرا المشترك الذي يتوفى كبيرا). وسيزيد نتيجة لذلك احتمال أن يتجاوز عمر المستفيدين السن المتوقعة. وفي حالة المحكمة هناك ١٨ قاضيا فقط، مما يعطي هامشا كبيرا

للخطأ. ونحاول في المثال التالي إضفاء المزيد من الوضوح على هذا الاحتمال بعرض حالة كل من القاضي الذي يتوفى صغيرا والقاضي الذي يتوفى كبيرا.

سن المشترك	الزوج	الاعتماد المرصود للمعاشات التقاعدية	مدفوعات المعاشات التقاعدية	التدفقات النقدية الإضافية
٨٢	٧٧	٣٨٤ ٤٨١	٩٠ ٠٠٠	–
٨٣	٧٨	٣٠١ ٨٤٣	٩٠ ٠٠٠	–
٨٤	٧٩	٢١٧ ١٣٩	٩٠ ٠٠٠	–
٨٥	٨٠	١٣٠ ٣١٧	٩٠ ٠٠٠	–
٨٦	٨١	٤١ ٣٢٥	٩٠ ٠٠٠	٤٨ ٦٧٥
٨٧	٨٢	–	٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
٨٨	٨٣	–	٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
٨٩	٨٤	–	٩٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
٩٠	٨٥	–	٤٥ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠
٩١	٨٦	–	٤٥ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠
٩٢	٨٧	–	٤٥ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠
٩٣	٨٨	–	٤٥ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠
٩٤	٨٩	–	–	–

وافترضنا في هذا الجدول أن القاضي سيتوفى عند بلوغه ٨٩ سنة من العمر وكذلك زوجه. بيد أن الاعتماد المرصود لمعاشه سيكون خاليا عند بلوغه سن ٨٥. ويعني هذا أنه سيتعين على المحكمة أن توفر له معاشا تقاعديا للمدة الباقية من عمره دون وجود احتياطي لذلك، وسيتعين أيضا توفير معاش تقاعدي لزوجه بعد وفاته. وسيؤدي هذا إلى تدفق نقدي سنوي إضافي. وستتكبد المحكمة ٠٠٠ ٩٠ يورو عن كل سنة إضافية في عمر القاضي.

غير أنه إذا توفي القاضي وزوجه عند بلوغهما ٧٩ سنة من العمر، فإن الوضع سيكون كما يلي:

سن المشترك	الزوج	الاعتماد المرصود للمعاشات التقاعدية	مدفوعات المعاشات التقاعدية	التدفقات النقدية الإضافية
٧٦	٧١	٨٣٩ ٦٦١	٩٠ ٠٠٠	–
٧٧	٧٢	٧٦٨ ٤٠٣	٩٠ ٠٠٠	–
٧٨	٧٣	٦٩٥ ٣٦٣	٩٠ ٠٠٠	–
٧٩	٧٤	٦٢٠ ٤٩٧	٤٥ ٠٠٠	–
٨٠	٧٥	٥٨٩ ٨٨٤	٤٥ ٠٠٠	–
٨١	٧٦	٥٥٨ ٥٠٦	٤٥ ٠٠٠	–
٨٢	٧٧	٥٢٦ ٣٤٤	٤٥ ٠٠٠	–
٨٣	٧٨	٤٩٣ ٣٧٨	٤٥ ٠٠٠	–
٨٤	٧٩	٤٥٩ ٥٨٧	–	(٤٥٩ ٥٨٧)

ونرى في الجدول أعلاه تحريرا للاعتماد المرصود.

ويمكن التقليل من المخاطر الناجمة عن تقدم أصحاب المعاشات التقاعدية في السن بإدراج مبلغ إضافي لتغطية هذا الاحتمال.

وإذا اختارت المحكمة نظام التأمين فإن شركة التأمين ستتحمل هذه المخاطر. وتمتاز شركة التأمين بقدرتها على توزيع المخاطر بين جميع الأشخاص المؤمن عليهم بالشركة وعلى الاستفادة من قانون المتوسطات.

٥-٤ المخاطر الإضافية

إذا اختارت المحكمة أن تدير نظام المعاشات التقاعدية بنفسها، هناك أيضا احتمال أن تتوقف المحكمة عن العمل. وإذا حدث هذا في حالة التدفقات النقدية، سيتعين على المحكمة طبقا لافتراضنا أن توفر الأموال اللازمة لتوفير المعاشات التقاعدية للقضاة. ولكن لا يوجد اعتماد لذلك حالة التدفقات المالية وسيلزم تمويلها دفعة واحدة. وفي حالة نظام الاستحقاقات الذي تتم إدارته ذاتيا، هناك اعتماد يمكن نقله إلى شركة تأمين ولكن سيلزم عندئذ النظر فيما إذا كان هذا الاعتماد كافيا للتعاقد مع شركة للتأمين.

٥-٥ المصاريف

ستطالب شركة التأمين بمصاريف إدارية، تبلغ نحو ١٨٩٦ من أقساط المعاش التقاعدي. وسيتوقف هذا على مستوى الخدمة ونوعية العقد المتفق عليه للمعاش التقاعدي. وإذا اختارت المحكمة أن تدير نظام المعاشات التقاعدية بنفسها فإنها ستتحمل مصارف إدارية أيضا.

٦ الخلاصة والاستنتاجات

٦-١ المزايا والعيوب

سنقدم خلاصة النتائج التي توصلنا إليها في هذه المذكرة بالإشارة إلى مزايا وعيوب النظم المختلفة للمعاشات التقاعدية.

٦-١-١ نظام التدفقات النقدية الذي تتم إدارته ذاتيا

المزايا

- تكاليف البدء في تنفيذ النظام منخفضة نسبيا؛
- عدم تجميد الأموال؛
- المرونة؛
- إمكانية إعادة التأمين على المخاطر المتصلة بالعجز والوفاة؛
- عدم الارتباط بشركة تأمين.

العيوب

- المخاطر القصيرة الأجل المحتملة كبيرة؛
- طول فترة الصرف؛
- عدم وجود احتياطي إذا توقفت المحكمة عن العمل؛
- المحكمة مسؤولة عن إدارة النظام؛
- الضغوط التي سيفرضها القضاة الحاليون على الميزانيات المقبلة.

٦-١-٢ نظام الاستحقاقات الذي تتم إدارته ذاتيا

المزايا

- ارتباط أقساط المعاشات التقاعدية بسنوات الخدمة؛
- حرية الاستثمار؛
- المرونة؛
- إمكانية إعادة التأمين على المخاطر المتصلة بالعجز والوفاة؛
- عدم الارتباط بشركة تأمين.

العيوب

- مخاطر قصيرة الأجل كبيرة محتملة؛
- مخاطر طويلة الأجل محتملة؛
- القيود المفروضة على سياسة الاستثمار بالمحكمة تؤدي إلى عدم الكفاءة والتنافر؛ مخاطر الاستثمار؛
- المحكمة مسؤولة عن إدارة النظام.

٦-١-٣ شركة التأمين

المزايا

- ارتباط تكاليف المعاش التقاعدي بسنوات الخدمة؛
- الاستثمار بواسطة أشخاص محترفين؛
- عائدات الاستثمار مضمونة؛
- الإدارة بواسطة أشخاص محترفين؛
- جميع المخاطر مشمولة بالتأمين.

العيوب

- الارتباط الطويل الأجل بشركة تأمين؛
- عدم الاطمئنان إلى تنفيذ نظام المعاشات التقاعدية بواسطة شركة تأمين؛
- عدم الاطمئنان إلى مستوى الخدمة الذي ستقدمه شركة التأمين؛
- المشاكل المحتملة لتنفيذ نظام المعاشات التقاعدية على الصعيد الدولي.

٦-٢ الاستنتاجات

يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:

١ نظام التدفقات النقدية المعمول به حاليا نظام قليل التكلفة فعلا في السنتين الأوليين، غير أنه يؤدي إلى مخاطر مالية (عالية) في المستقبل. فنتيجة لطول العمر المتوقع للقضاة (المتقاعدين)، سيلزم سداد المعاشات التقاعدية مدة طويلة بعد انتهاء الخدمة الفعلية للقضاة.

٢ يرصد نظام الاستحقاقات الذي تتم إدارته ذاتيا اعتمادات لمدفوعات المعاشات التقاعدية عن فترة الخدمة الفعلية للقاضي. ويراعي هذا النظام متوسط النفقات المتوقعة للمعاشات التقاعدية. ويعني هذا، نظرا لقلة عدد المستفيدين للغاية، أن المخاطر كبيرة. فعلى سبيل المثال، إذا توفى قاض واحد مبكرا أو أصيب بالعجز وهو في مقتبل العمر، ستكون الآثار المالية المترتبة على ذلك كبيرة، وقد يصل مقدارها إلى مليوني يورو. وينبغي أن تتساءل المحكمة عما إذا كان هذا مرغوب فيه.

٣ ويمكن أن تتحمل شركة تأمين المخاطر المترتبة على العجز والوفاة التي تقع على عاتق المحكمة. وفي هذه الحالة سيتعين على المحكمة أن تدفع قسط إضافي للمخاطر لتغطية التكاليف المتصلة بتحمل هذه المخاطر. ومع القيود التي تفرضها المحكمة على الاستثمار في الوقت الحالي، قد تقل أيضا تكلفة المعاشات التقاعدية بنقلها إلى شركة للتأمين.

٤ إذا لجأت المحكمة إلى شركة للتأمين، ستتمتع المعاشات التقاعدية بحماية أفضل إذا توقفت المحكمة عن العمل.

٥ يمكن للمحكمة أن تغطي المخاطر الطويلة الأجل بدفع رسم إضافي لأقساط التأمين، ولكن سيؤدي هذا إلى نظام أكثر تكلفة للمعاشات التقاعدية.

٧ الأعمال المقبلة

قد تعتمد المحكمة على هذه المذكرة لاتخاذ قرار بشأن الأسلوب الذي تريده لتنفيذ نظام المعاشات التقاعدية للقضاة. وسيسرنا تقديم توضيحات أكثر تحديدا في لقاء مع المحكمة، لمساعدتها على اتخاذ قرار بشأن الأسلوب الذي تريده لتنفيذ نظام المعاشات التقاعدية للقضاة.

وبعد اتخاذ قرار بشأن الأسلوب الذي سيتم به تنفيذ نظام المعاشات التقاعدية، سيلزم أن تشرع المحكمة في تنفيذ النظام الذي سيقع عليه الاختيار. وسيتم ذلك فيما يتعلق بالنظام الحالي بسهولة. وفي هذه الحالة سيلزم أن تتخذ المحكمة قرارا بشأن القيام أو عدم القيام بإعادة التأمين على المخاطر المتصلة بالعجز والوفاة. وإذا اختارت المحكمة استهلال نظام تتم إدارته ذاتيا، سيلزم تهيئة الجهاز الإداري لذلك، وسيلزم أيضا مناقشة سياسة الاستثمار لنظام المعاشات التقاعدية ومسألة القيام أو عدم القيام بإعادة التأمين على المخاطر المتصلة بالعجز والوفاة. وإذا اختارت المحكمة اللجوء إلى شركة للتأمين، سيلزم اختيار شركة التأمين المناسبة على أساس الجودة والتكلفة، وسيلزم نقل نظام المعاشات التقاعدية إلى شركة التأمين.

شركة Ernst & Young Actuarissen BV

- - - 0 - - -